تطوير اقتصاد رعاية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عمان
فرصة لضمان حقوقهم/هنّ والتمكين الاقتصادي للمرأة ودعم الاقتصاد الوطني

حوار متخصص على هامش مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي/ت الإعاقة في سلطنة عمان

مذكرة مفاهيمية

على هامش فعاليات مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي/ات الإعاقة في سلطنة عمان والذي تنظمه وزارة التنمية الاجتماعية وبالتعاون مع وحدة متابعة رؤية عُمان 2040 وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل، تعقد وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، حلقة حوار متخصص بهدف استعراض نتائج دراسة ستصدر قريباً حول "التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية - تطوير اقتصاد الرعاية- دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان" ومناقشة توصياتها. يعقد اللقاء يوم االثلاثاء الموافق 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الخلفية

تندرج المساواة بين الجنسين في صلب السياسات الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على قاعدة عدم إغفال أحد، وتقليص أوجه اللامساواة بشكل عام، وإحراز ازدهار ونمو اقتصادي أفضل. ويشكّل التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الركائز الأساسية لإحراز هذه الغاية، ما دفع بالعديد من الدول لا سيما الدول العربية ومن بينها سلطنة عمان إلى تركيز جهودها في السنوات الأخيرة لتحقيق تقدّم إيجابي بهذا الاتجاه.

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع مستوى مشاركة المرأة العمانية في سوق العمل عبر السنوات في كلّ من القطاعين الحكومي والخاص حيث بلغت نسبة النساء العمانيات العاملات في القطاع الحكومي 26% من اجمالي المشتغلين العمانيين بذات القطاع، وبلغت نسبة النساء العمانيات في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين العمانيين بذات القطاع 30% لعام 2022. على الرغم من هذا التقدم، تشير هذه الإحصاءات

إلى فجوة مازالت قائمة بين الجنسين على مستوى المشاركة في سوق العمل في كلّ من القطاعين الحكومي والخاص وتبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز تواجد النساء في سوق العمل والإستمرار برفع هذه النسب.

إنّ تحمل النساء معظم مسؤوليات الرعاية الأسرية غير مدفوعة الأجر، يحد من قدرتهن على التوفيق بين مسؤولياتهن الوظيفية ويضعف بالتالي حضورهن في سوق العمل، ومن الثابت أنّ معظم أعمال الرّعاية لا سيّما غير مدفوعة الأجر، يقع على عاتق النّساء اللواتي في المنطقة العربية حيث يؤدّين 80 إلى 90 في المائة من مجمل هذه المهام[1] ويخصّصن 3.2 أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في أعمال مماثلة. وتشير نتائج مسح استخدام الوقت لدى العاملين في عُمان، إلى أنّ المرأة العُمانية تقضي 4 ساعات و37 دقيقة (حوالي 19.2 % من ساعات اليوم) في الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر مقابل ساعة واحدة و57 دقيقة (حوالى 8.1 % من اليوم) للرجل.[2]

ومع أنّ هذه الأرقام تعكس حجم الرعاية بكافة أشكالها، إلا أنّ رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً ترتدي حيّزاً هاماً في سلطنة عمان بالنظر إلى الارتفاع المضطرد في عدد الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، حيث تشير الإحصاءات إلى أنَّ نسبتهم/هنّ من مجموع السكان العمانيين وفق تعداد عام 2020 ما نسبته 1.55% وبحسب التقديرات المستقبلية الواردة في وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025)، يُتوقّع أن تصل نسبة الأشخاص ذوي/ات الإعاقة إلى ما يقارب 5-7 في المائة بحلول العام 2040[3].

إن الرّعاية تعتبر حاجة ملازمة لنموّ الأفراد وتقدّمهم على اختلاف مراحلهم العمريّة، وشرطاً ضرورياً لاستمرار المجتمع وإسهاماً أساسيّاً لتماسك الأسر ورفاهها وحيث تمثّل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة إجراء للمجتمعات لحماية صحّة الجميع وكرامتهم وأمنهم الاقتصادي. وهي تعتبر أداة أساسية لحماية الحقوق الإنسانية، ومنفعة عامة تمتدّ فوائدها إلى أبعد من متلقّي الرّعاية لتطال المجتمع ككلّ.

إنطلاقاً ممّا تقدّم، برزت الحاجة إلى دراسة ظروف وواقع رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان لبحث سبل توفير خدمات الرعاية والتأهيل الاجتماعي لهذه الشريحة وضمان حقوقها، بموازاة النظر في كيفية تخفيف مسؤوليات الرعاية عن كاهل المرأة، بما يتوافق مع الإطار الذي تقترحه منظمة العمل الدولية لتطوير سياسات الرعاية[4] على نحوٍ يتيح الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مع ملاحظة أهمية

[1] Jonathan Woetzel and others, The power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth (McKinsey Global Institute, 2015), p.29

[2] المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية (2011). نتائج مسح استخدام الوقت – 20 أيار/مايو 2007 إلى 19 أيار/مايو 2008. وزارة الاقتصاد الوطني سلطنة عُمان. https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_The%20Results%20of%20the%20Time%20Use%20Survey%20For%20the%20Period%2020%20May%202007%20to%2019%20May%202008%20_db867b86-0bc3-4781-8728-5ac03a4784a4.pdf

[3] وزارة التنمية ومنظمة الأمم المتحدة (2016). وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025). سلطنة عُمان.

[4] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633166.pdf .

التّخفيف من أعبائها (لا سيّما على المرأة)، عبر إعادة توزيع مسؤولياتها بشكل متكافئ بين أفراد الأسرة (الرجل والمرأة) والدولة والمجتمع.

وعليه، وفي سياق الجهود المشتركة لدعم التنمية الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية وتعزيز اقتصاد الرعاية فيها، نفّذت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية- تطوير اقتصاد الرعاية- دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان".

ركّزت الدراسة على مراجعة الأطر التشريعية والقانونية ذات الصّلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتقديم الرعاية للأشخاص ذوي/ات الإعاقة، وارتكزت إلى مقابلات ومجموعات عمل مركّزة لاستطلاع آراء أصحاب المصلحة بشأن التحديات والفرص الماثلة لهذه الناحية، وخلصت إلى مجموعة توصيات يبنى عليها في هذا الاتجاه.

هدف حلقة الحوار المتخصص

يشكّل مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة لجمع مختلف الجهات المرجعية المختّصة في سلطنة عمان، بهدف مناقشة مجموعة التوصيات الصادرة عن الدراسة المنوّه عنها أعلاه، والتي تسعى إلى تبنّي مجموعة من السياسات العامة الرامية إلى إعادة توزيع أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر والدفع قُدُماً لتطوير اقتصاد الرعاية في سلطنة عمان بصورة يتحقّق معها هدفان متكاملان، هما تعزيز وصون كرامة وحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة ومشاركتهم/هنّ وإدماجهم/هنّ في جميع نواحي الحياة على أساس تكافؤ الفرص من جهة، وتمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى.

تغطّي التوصيات مجالات عدّة أبرزها استكمال تطوير الأُطُر التشريعية والقانونية المرتبطة بالرعاية الوالدية، وتعزيز الحقوق والمسؤولية المتساوية في إطار الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة، إلى جانب تطوير الترتيبات المؤسسية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم/هنّ، بما في ذلك بيان الخدمات الناقصة والعمل على توفيرها والسعي لإنشاء دور حضانة للأطفال/ات ذوي/ات الإعاقة لضمان إدماجهم/هنّ في المجتمع، وذلك بصورة تسمح بتخفيف مسؤوليات الرعاية عن المرأة عبر إعادة توزيع أعبائها بين مختلف الجهات المعنيّة (الأسرة ككلّ، الدولة، المجتمع المدني)، بما يعزز استقلالية الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، ويساهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية ومشاركتها في القوى العاملة.

المشاركون/ات

يشكّل المختبر فرصة للقاء أصحاب العلاقة على المستوى الوطني والمختصّين/ات والمعنيين/ات لإجراء نقاش يضمّ: ممثّلين/ات عن الوزارات والإدارات الرسمية المختصّة؛ خبراء/ات من هيئات معنية من المجتمع

الأهلي وممثلين/ات عن القطاعين الأكاديمي والخاص، ومتخصّصين/ات في مجال صنع السياسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية وحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة والمجالات ذات الصّلة.

الزمان والمكان

تعقد حلقة الحوار افتراضياً، على هامش أعمال مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة، عند الساعة 11 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 19 كانون الأول/ديسمبر 2023.

جدول الأعمال

تتضمن الجلسة عرض متعلق بدراسة "التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية- تطوير اقتصاد الرعاية- دراسة حالة: التمكين الاقتصادي للمرأة ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان" يتبعه نقاش حول مخرجاتها والتوصيات التي تقدمها.